



العائد المرتفع وسهولة التسييل عاملا جذب لصكوك "نخيل" الجديدة

أكد محللون ومصرفيون ان احتساب عائد بنسبة 10% على الصكوك التي تصدرها شركة "نخيل" لدائنيها التجاريين ستنجح لهم ببيع هذه الصكوك الى البنوك بخصم مناسب . وستصب هذه الخطوة في مصلحة كل الأطراف حيث ستوفر بداية السيولة للدائنين التجاريين للشركة، سيولة تقدر بما يزيد على 14 مليار درهم بحسب تقديرات المحللين . وربما لا تشكل نسبة العائد 10% في حد ذاتها عنصراً مغزياً للبنوك كما يقول الخبراء، إلا أن شركات المقاولات وبقية الدائنين التجاريين لشركة "نخيل" على الأرجح سيلجأون إلى خصم هذه الصكوك لدى البنوك بنسب تصل إلى 10 أو حتى 15% مما يعني أن العائد الذي ستحصل عليه البنوك التي تشتري هذه السندات ربما يصل إلى 20 أو 25%، وهو من دون شك عائد مغزٍ، فالهدف من تحديد هذه الفائدة العالية هو توفير بديل يعادل السيولة للدائنين الذين طال انتظارهم لمستحقاتهم، ويتمثل هذا البديل في سندات بفائدة عالية قابلة للتداول ويسهل على الدائنين تسييلها بسرعة توفر لهم ما يحتاجونه من سيولة . وسيسهل الاتفاق مع الدائنين التجاريين كذلك في تعزيز حركة السيولة والاقتصاد المحلي مع عودة المليارات من الدراهم إلى الأسواق المحلية، ويساعد كذلك على دوران عجلة العمل من جديد على مستوى شركة "نخيل" التي تشكل عنصراً حيوياً لقطاع العقارات في الإمارة . ومن جهة أخرى فإن ادراج هذه السندات في بورصة "ناسداك - دبي" خطوة مهمة تعزز قابلية هذه الأدوات للتسييل أيضاً، كما أنها تعد خطوة فعالة على مستوى التأسيس لسوق سندات محلية نشطة .

تعليق

يراهن المستثمرون على أن "دبي العالمية" سوف تسدد قيمة الصكوك البالغة 980 دولاراً بالكامل والصادرة عن ذراعها العقاري "نخيل" من أجل تجنب أي عجز عن السداد في ظل المفاوضات التي تجريها مع المستثمرين بشأن اقتراح إعادة هيكلة حوالي 24 مليار دولار من دينها. وتجدر الإشارة إلى أن الصكوك، أو السندات الإسلامية، تستحق في 13 مايو إلا أن الدائنين يشكون في الاتفاق على اقتراح إعادة هيكلة دين مع "دبي العالمية" في الوقت المناسب. ويشتري حملة الصكوك السندات مرهنيين على أن "دبي العالمية" سوف تسدد قيمتها بالكامل. وكانت صكوك "نخيل" قد ارتفعت بنسبة 4.5% منذ مطلع ابريل لتقف عند 98 درهماً (ما يساوي 26.7 دولاراً) يوم الاثنين. ووفقاً لأداة مراقبة الصكوك في موقع Zawya.com، علت السندات بنسبة 85% تقريباً منذ مطلع مارس. وقال أحد المتداولين بالسندات المنكشف على الصكوك: "يعود سبب هذا الارتفاع إلى توقع الناس بتسديد قيمتها". هذا ورفضت "دبي العالمية"، المملوكة لحكومة دبي، التعليق على التوقعات بتسديد قيمة الصكوك بالكامل. وكانت الشركة قد عرضت على الدائنين دفع فائدة بنسبة 1% على بعض من الدين الذي تأمل في إعادة هيكلته، حسبما صرح مسؤولون مصرفيون مطلعين على المفاوضات لوكالة "زاويا داو جونز".

المصدر: الخليج

الدولية



صندوق النقد الدولي: الدول الغنية بحاجة الي خفض قيمة عملاتها
صفحة 02 ◀

البنك الدولي يتوصل لاتفاق بشأن تغيير في سلطة التصويت
صفحة 03 ◀

الاقليمية



السعودية أنفقت 5.6 مليار دولار على مشاريع في الربع الاول
صفحة 04 ◀

توقعات بأن يبلغ التضخم العماني 5 % في 2010
صفحة 04 ◀

الوطنية



البنوك غير مطالبة بمخصصات بشأن دبي العالمية
صفحة 06 ◀

الودائع الحكومية لدى البنوك تتراجع إلى 193 مليار درهم
صفحة 07 ◀

المقال اليومي : البطالة والتضخم والسياسة المالية
صفحة 08 ◀



26 أبريل 2010

أعلى مستوى للبطالة في بريطانيا منذ 14 عاماً

أظهرت احصائية رسمية بريطانية أن عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا زاد بمقدار 43 ألف شخص خلال الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام ليصل إلى مليوني وخمسمائة ألف شخص. وأعلن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن معدل البطالة يبلغ حالياً 8 بالمائة وهي أعلى نسبة له منذ عام 1996. وعلى الرغم من زيادة معدل البطالة فقد انخفض عدد الأشخاص المطالبين بإعانات البطالة في مارس آذار بمقدار 32.900 ألف شخص ليصل إلى 1.54 مليون مسجلاً هبوطاً أكثر مما كان متوقفاً. وأظهرت الإحصائية ارتفاع البطالة بين الشباب ما بين 16 و24 عاماً إلى 929,000 في الفترة ما بين ديسمبر كانون الأول وفبراير شباط أي بزيادة قدرها 4 آلاف شخص بينما ارتفعت البطالة بين من هم فوق الخمسين عاماً بمقدار 7 آلاف شخص ليصل إلى 396,000 ألف شخص. كما سجلت الدراسة ارتفاعاً بين عدد الأشخاص غير النشطين اقتصادياً والمقصود بهم غير العاملين والذين لا يبحثون عن عمل بمقدار 110 ألف شخص ليصل العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل إلى 8.16 مليون شخص ليشكلوا نسبة 21.5 بالمائة من إجمالي عدد سكان بريطانيا. وجاءت الزيادة في عدد هؤلاء الأشخاص نتيجة زيادة عدد الدارسين بعدما قرر الشباب التوجه إلى التعليم بدلاً من البحث عن عمل. وتعليقاً على الإحصائية قالت إيفيت كوبر وزيرة العمل والمعاشات بالحكومة البريطانية إن الأرقام جاءت تماشياً مع توقعات الحكومة. وصرحت الوزيرة لبي بي سي قائلة "إن هذا يدل على أننا لم نخرج من المأزق حتى الآن" وأضافت "لهذا السبب من المهم جداً أن نستمر في زيادة دعم العاطلين عن العمل ونواصل أيضاً الدعم الشامل للاقتصاد".

المصدر: BBC Arabic

صندوق النقد الدولي: الدول الغنية بحاجة الي خفض قيمة عملاتها

قال مسؤول بصندوق النقد الدولي يوم الاربعاء ان الدول الغنية المثقلة بالديون في حاجة الي خفض قيمة عملاتها لدعم الصادرات لان خفض الدين الحكومي من المرجح أن يؤدي الي تباطؤ النمو المحلي. وتعكس تصريحات اوليفيه بلانشار كبير الخبراء الاقتصاديين بالصندوق تحولاً هادئاً فيما يتعلق بمسألة اعادة التوازن للنمو العالمي. وحذر صندوق النقد الدولي لسنوات من أن الاحتياطات الضخمة في الدول التي تحقق فائضاً مثل الصين والديون المتركمة الهائلة في الولايات المتحدة ودول أخرى تشكل تهديداً للاستقرار الاقتصادي العالمي. ويتركز معظم الاهتمام على حاجة الصين لرفع قيمة عملتها اليوان للمساعدة في تحفيز الطلب المحلي. لكن بلانشار يؤكد على أن الدول الغنية أيضاً عليها أن تقوم بمبادرة كبيرة وتسمح لعملاتها بالتراجع بينما تصارع أعباء ديون سيادية ضخمة. وقال بلانشار "في الاقتصادات المتقدمة هناك حاجة للتماسك المالي لكن من المرجح أن يكون له تأثير عكسي على الطلب والنمو. ولموازنة هذا التأثير ومواصلة النمو ربما تحتاج الاقتصادات المتقدمة جميعها لخفض قيم عملاتها بهدف زيادة صافي الصادرات." وجاءت تصريحات بلانشار وسط دعوات متزايدة على الساحة العالمية وخصوصاً من الولايات المتحدة للصين لرفع قيمة عملتها لمعالجة الاختلالات العالمية. وقال بلانشار في مؤتمر صحفي حول توقعات الصندوق للاقتصاد العالمي "في الصين فإن التحول من التصدير الي الاستهلاك المحلي يتطلب اجراءات هيكلية لخفض المدخرات ورفع قيمة العملة وهو شيء مرغوب به في حد ذاته." وتشير تقديرات كثير من الخبراء الاقتصاديين في الولايات المتحدة الي أن عملة الصين مقومة بأقل من قيمتها الفعلية بحوالي 40 في المئة. ويقولون ان ذلك يمنح الصين مزايا غير عادلة في الأسعار في التجارة الدولية إضافة الي حرمان دول أخرى من الوظائف وزيادة تشوهات النظام المالي العالمي. وقال صندوق النقد الدولي في توقعاته المعدلة ان الاقتصاد العالمي تعافى من الركود بشكل أسرع مما كان متوقفاً مع قيادة الاقتصادات الصاعدة التعافي.

تعليق

فكرة التخفيض يجعل منتجات الدولة أكثر تنافساً بالأسواق العالمية، فيعمل ذلك على زيادة الصادرات وبنفس الوقت يرفع من كلفة المستوردات فيجعلها تتراجع، وبالتالي يتمكن البلد من تحقيق فائض بالميزان التجاري أو تخفيض العجز إذا كان هناك عجز، ويقال من الاستهلاك المحلي وبذلك يتمكن البلد من تجاوز مشكلاته الاقتصادية. إلا أن هذا الإجراء مرهون بشروط عدة يجب تحقيقها، أولها أن يكون الطلب الخارجي على السلع مرتفع جداً. والثاني هو قدرة الدولة على التصدير للأسواق الخارجية بقوة، بحيث يطرح في الأسواق كميات كبيرة من المنتجات لمواجهة الطلب المتزايد. والثالث هو اختيار الوقت المناسب والنسبة الصحيحة للتخفيض لكي لا يؤثر على السياسة النقدية للدول الأخرى بحيث تضطرها أيضاً لإجراء عملية تخفيض على عملتها وتلغي بذلك قيمة العملية من أساسها. وأخيراً يجب ألا تتأثر أسعار السلع في داخل الدولة بعملية تخفيض العملة وهذا شرط نادر الوقوع، حيث غالباً ما ترتفع الأسعار الداخلية على أثر تخفيض قيمة العملة.

المصدر: رويترز



26 أبريل 2010

البنك الدولي يتوصل لاتفاق بشأن تغيير في سلطة التصويت

توصلت الدول الاعضاء في البنك الدولي لاتفاق مبدئي بشأن نقل 3.13 في المئة من سلطة التصويت لمنح الدول الناشئة والنامية نفوذا اكبر في المؤسسة العالمية. وقال مسؤولون بالبنك الدولي والذين وافقوا على التحدث شريطة عدم نشر اسمائهم ان هذا النقل سيزيد اصوات الدول النامية الى 47.19 في المئة. وقال مصدر بالبنك لرويترز "توجد فرصة بنسبة 99 في المئة لاقرار هذا /الاتفاق/. والمعركة بشأن النفوذ داخل البنك الدولي جزء من الجهود الرامية الى عكس النفوذ المتزايد للاقتصاديات النامية على الصعيد الدولي كما انه مؤشر مهم لتحرك مماثل في صندوق النقد الدولي. وسيتم التصديق على الاتفاق يوم الاحد عندما تجتمع الدول الاعضاء في اجتماعات لجنة التنمية بالبنك الدولي. وستقرر الدول الاعضاء اي قرار نهائي خلال عملية تصويت. وقال كارل هانلون المتحدث باسم البنك الدولي "لا شيء سيتم قبل اجتماع الدول حاملة الاسهم غدا في لجنة التنمية". وهذا التحول سيكون بمثابة مساهمة من الاطراف التي تحصل على سلطة اضافية بنحو 1.6 مليار دولار في موارد البنك الدولي.

تعليق

دعا لي يونغ، نائب وزير المالية الصيني، في بيان ألقاه في اللجنة التنموية الـ79 لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي "اننا نتوقع من كافة الدول الاعضاء اظهار إرادتهم السياسية في دفع الإصلاح قديما، من اجل زيادة تدعيم قدرة البنك على الوفاء بشكل فعال بتفويضه التنموي في العهد الجديد". وذكر لي يونغ ان "تحقيق التكافؤ في سلطة التصويت بين الدول النامية ودول الانتقال من جانب، والدول المتقدمة من جانب آخر يجب ان يكون الهدف النهائي والشامل لإصلاح نظام التصويت والمشاركة". وقال نائب الوزير "اننا نرغب بناء على ذلك في المشاركة النشطة في المناقشات حول كافة الخيارات لإصلاح هيكل المساهمين، وآلية التصويت". وأشار الى ان عملية اختيار رئيس البنك الدولي "يجب ان تعكس حقا مطالب العصر، وان تمثل أسلوبا حديثا في الحكم، وتلتزم بمبادئ منفتحة، وتنافسية، وقائمة على الجدارة". وقال يونغ ان إصلاح عملية الاختيار يهدف الى "جعل البنك قائدا حقيقيا، ذا دور نموذجي في الحكم المؤسسي بوصفه بنك عالمي للتنمية". كما حث لي المجتمع الدولي على التعاون معا من أجل "منع الازمة الراهنة من التصاعد إلى أزمة تنمية". وشدد لي على ان "الازمة المالية الراهنة تعوق الحد من الفقر في معظم الدول النامية، وتهدد بعدم تحقيق أهداف الالفية التنموية في موعدها، وأن الدول النامية هي ضحايا هذه الازمة".

المصدر: رويترز

26 أبريل 2010

السعودية أنفقت 5.6 مليار دولار على مشاريع في الربع الاول

منحت السعودية عقوداً لمشاريع تنموية بقيمة 20.9 مليار ريال (5.6 مليار دولار) في الربع الاول من العام وذلك بانخفاض نسبته نحو 50 في المئة عن العام الماضي بينما يباشر البلد المصدر للنفط برنامجاً لتطوير البنية التحتية مدته خمس سنوات. وشأنه شأن سائر الدول قام أكبر اقتصاد عربي وأكبر بلد مصدر للنفط في العالم بتعزيز الانفاق على البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم لدعم النمو الاقتصادي وسبق أن حذر من سحب برامج التحفيز قبل الاوان. وتعتزم السعودية عضو مجموعة العشرين لأكبر اقتصادات العالم انفاق أكثر من 400 مليار دولار حتى عام 2013 على مشاريع مثل شق الطرق وبناء المستشفيات ومختلف مرافق البنية التحتية الاخرى لخدمة مواطني المملكة الذين يبلغ عددهم 18 مليون نسمة وتكثر فيهم نسبة الشبان. ولم تذكر وكالة الانباء السعودية (واس) رقماً للمقارنة لكن وزير المالية ابراهيم العساف قال في مايو ان قيمة عقود الربع الاول من 2009 بلغت 40.6 مليار ريال.

تعليق

من الجدير بالذكر ان السعودية دخلت عام 2010 بأضخم ميزانية في تاريخها، بعد أن شهدت ميزانية العام المنصرم إنفاقاً لم تشهده البلاد من قبل في تركيز على المشاريع التنموية والقطاعات الحيوية. ورصدت الميزانية إنفاق 540 مليار ريال سعودي وتوقعت إيرادات تقدر بـ 470 مليار ريال. وخصصت الميزانية التي أقرها خادم الحرمين الشريفين 137 مليار ريال لقطاع التعليم، و61 مليار ريال للخدمات الصحية والتنمية، و46 مليار ريال للمياه والصناعة والزراعة. وبالمقارنة بميزانية عام 2009، يتضح زيادة الإنفاق، ورغم العجز الذي توقعت الموازنة أن يصل إلى 70 مليار ريال، فإنه بحسب اقتصاديين متابعين للشأن الاقتصادي السعودي سيكون تحت السيطرة خصوصاً لوجود احتياطات كافية في مؤسسة النقد السعودي (ساما). وعن الدين العام، أشار بيان وزارة المالية عن الميزانية إلى أن الدولة ستستمر بتخفيض حجم الدين العام، الذي بلغ في نهاية 2008 نحو 237 مليار ريال، أي ما نسبته 13.3% من الناتج المحلي.

المصدر: رويترز

توقعات بأن يبلغ التضخم العماني 5 % في 2010

قال مسؤولون ان معدل التضخم في سلطنة عمان قد يرتفع الى خمسة بالمئة هذا العام نتيجة ضغوط أسعار الواردات وان من غير المتوقع تسجيل عجز في الميزانية اذا ظلت أسعار النفط مرتفعة. وحدث الازمة العالمية من نمو الاسعار في منطقة الخليج العام الماضي بعد مستويات الذروة المسجلة في 2008 وسجلت كل من الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان انكماشاً. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التضخم مجدداً هذا العام بفعل التعافي الاقتصادي. وقال حمود سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني لرويترز على هامش منتدى اقتصادي "أتوقع أن يكون التضخم في 2010 بين أربعة وخمسة بالمئة" مشيراً الى ارتباط ذلك بأسعار واردات البلاد. وكان الزدجالي قال الشهر الماضي انه لا يتوقع أن يسبب التسارع في وتيرة التضخم أي صعوبات للسلطنة التي تربط عملتها بالدولار. واتخذ التضخم السنوي العماني مساراً صعباً معتدلاً ليلعب أعلى مستوى في ثمانية أشهر عند اثنين بالمئة في فبراير لكنه مازال أقل بكثير من الذروة التي سجلها في يونيو 2008 عند 13.7 بالمئة. وكان محللون توقعوا أن يبلغ التضخم أربعة بالمئة هذا العام مقارنة مع 3.4 بالمئة في 2009. وقال الزدجالي أيضاً ان البنوك المحلية جنبت ما يكفي من المخصصات لتغطية تعرضها لمجموعة دبي العالمية المثقلة بالديون لكنه لم يخض في تفاصيل. والقطاع المصرفي في الامارات معرض بدرجة كبيرة لدبي العالمية بينما لم تتأثر البنوك الاقليمية كثيراً بتعثر الشركة المملوكة لحكومة الامارة. وقال وزير الاقتصاد العماني أحمد بن عبد النبي مكي في نفس المؤتمر ان من المتوقع أن يساعد ارتفاع اسعار النفط عمان على عدم تسجيل عجز في ميزانية 2010 رغم اعتزام السلطنة انفاق نحو مليار ريال (2.60 مليار دولار) على مشروعات للبنية التحتية.

المصدر: رويترز

صندوق النقد يتوقع نمو اقتصادات الشرق الاوسط 4.5 % في 2010

قال صندوق النقد الدولي يوم الاربعاء إن اقتصادات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتعافى بوتيرة جيدة وبمعدل نمو متوقع يبلغ 4.5 في المئة في 2010 وانه ينبغي أن تظل اجراءات التحفيز المالي قائمة لتعزيز التعافي. غير أن الصندوق قال في توقعاته للاقتصاد العالمي ان وتيرة الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة وتأثير أزمة ديون دبي يفرضان مخاطر رئيسية وان هناك عدم يقين ملموس بشأن التوقعات. وقال الصندوق "ستواصل برامج الاستثمار الحكومية لاسيما في البنية التحتية دعم الطلب المحلي في المدى القريب في كثير من اقتصادات الشرق الاوسط وشمال افريقيا". "ينبغي أن تظل تلك الاجراءات قائمة للمساعدة في تعزيز الانتعاش. غير أن مستويات الدين المرتفعة تحد من نطاق التحفيز المالي في بعض الاقتصادات المستوردة للنفط". وأضاف الصندوق أنه ينبغي الاستمرار في استخدام السياسة النقدية للمساعدة في دعم النمو في دول لا تربط عملاتها مثل مصر اذا كان ذلك مجدياً نظراً لتراجع الضغوط التضخمية. وقال "بالنسبة للدول الاخرى في المنطقة التي تربط عملاتها بالدولار (السعودية والامارات العربية المتحدة) فان السياسة النقدية تتوافق مع السياسة الامريكية وهي تحفيزية بشكل مناسب". وكان البنك المركزي المصري قال الشهر الماضي ان التضخم لا يزال في الحدود المقبولة وأبقى أسعار الفائدة دون تغيير قائلًا انها تدعم النمو الاقتصادي.

المصدر: رويترز

26 أبريل 2010

مصر تطرح سندات دولية بقيمة 1.5 مليار دولار

أعلن وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالى أن مصر طرحت سندات دولية بقيمة 1.5 مليار دولار ، وتلقت اكتتابات فيها تفوق المطلوب أضعافا مضاعفة مما يؤكد ثقة الأسواق الدولية فى الاقتصاد المصرى . وقال غالى - فى تصريحات للصحفيين المصريين بواشنطن الخميس - إن مصر طرحت سندات بقيمة مليار دولار آجلة الدفع لثلاثين عاما وتلقت عروض اكتتاب فيها بلغت 10 أضعاف قيمة هذه السندات وبفائدة 6.9% ولا يتم السداد قبل عام 2040 . أضاف أن مصر طرحت فئة أخرى من السندات بقيمة 500 مليون دولار لأجل عشر سنوات وتلقت عروضاً لشرائها تفوق قيمتها بستة أضعاف بفائدة 5.75% . وأوضح أن هذه الفائدة المنخفضة والأجل الطويل للسداد يدل على ثقة الأسواق والمستثمرين العالميين فى الاقتصاد المصرى فى وقت لم تتمكن اليونان العضو بالاتحاد الأوروبى من الحصول على قروض تقل فائدتها عن 7.5% . وأشار غالى إلى أن الهدف من هذا الاقتراض هو دعم الموازنة لتمويل العجز الذى يبلغ 100 مليار جنيه ويتوقع أن يرتفع العام القادم إلى 106 مليارات جنيه ، لافتا إلى أنه قام بجولة فى 7 مدن أمريكية ، وقام وزير الاستثمار الدكتور محمود محيى الدين بجولة فى لندن للترويج لهذه السندات. ولا يتم تداول هذه السندات فى البورصة إذ أن تداولها قاصر على المؤسسات ومن أبرز المكتتبين الأمريكيين الذين تقدموا لشراء هذه السندات ماراثون إليانس ، مورجان ستانلى ، فيديليتي وبمبو. وأكد غالى أن هذه شهادة تقدير للاقتصاد المصرى ، مشيراً إلى أن المستثمرين على استعداد أيضا لتقديم هذه القروض بالجنيه المصرى إلا أن هذا ليس ممكنا فى الوقت الحالى ، وأضاف أنه يجرى التفكير لطرح سندات بالجنيه المصرى ، وأوضح أن السندات التى طرحتها مصر منذ عشر سنوات كانت بفائدة 8.5% .

المصدر: Egynews :

26 أبريل 2010

البنوك غير مطالبة بمخصصات بشأن دبي العالمية

أبلغ المصرف المركزي البنوك العاملة في الدولة بأنها غير مطالبة في الوقت الحالي بتكوين مخصصات مقابل التسهيلات الممنوحة لـ "دبي العالمية"، والتي تشمل القروض والتسهيلات المقدمة لشركة "نخيل". قال المصرف المركزي في تعميم موجّه إلى المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين والمدراء العامين لكافة البنوك: "في ضوء النقاش الجاري بشأن إعادة هيكلة مديونيات دبي العالمية والتي تشمل نخيل، يجب على البنوك تصنيف التسهيلات المقدمة إلى دبي العالمية وفقاً للتعميم رقم 313/84 والذي يطلب من البنوك تبويب وتقسيم القروض والسلفيات إلى فئتين: غير مصنفة (عادية وتحت المراقبة)، إلى حين توفر المعلومات الكافية". وبحسب التعميم رقم 313/84 الخاص بنظام تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها، تعتبر القروض العادية غير المصنفة الحسابات التي تنطوي على خطورة مصرفية عادية، والتي تفيد المعلومات المتوفرة لدى البنوك بأن تسديدها مؤكد كما تم الاتفاق عليه. وفقاً للتعميم تعتبر القروض التي تصنف تحت المراقبة الحسابات التي يشوبها بعض الضعف فيما يتعلق بالوضع المالي وملاءة المقرض مما يستدعي بذل عناية أكثر، ولكن لا يتطلب تكوين مخصص لها. وأضاف المركزي: "يطلب من البنوك الإخطار بشأن التسهيلات المقدمة إلى دبي العالمية على أنها تحت المراقبة، وعليه فإن البنوك غير مطالبة حالياً بتكوين مخصصات مقابل التسهيلات الممنوحة لدبي العالمية". وأشار المركزي في التعميم إلى أنه سيقوم في ضوء ما يستجد من نقاش بتزويد البنوك بتوجيهات لاحقة بشأن معاملة مديونيات "دبي العالمية" في قيودها. وكانت حكومة دبي قد تقدمت بمقترح لعملية إعادة هيكلة ديون شركة دبي العالمية إلى لجان التنسيق التي تمثل دائني الشركة الماليين لإعادة جدولة ما قيمته 23.5 مليار دولار من إجمالي الديون المستقلة المترتبة على الشركة.

تعليق

يمكن تعريف المخصص بأنه عبارة عن أي عبء يحمل على إيرادات الفترة المالية لمقابلة كل من الأعباء والخسائر والالتزامات التالية والتي لا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة وذلك لمواجهة: أ - أي نقص فعلي في قيمة أي أصل من الأصول. ب - أي خسارة وقعت فعلاً ولكنها غير محددة المقدار. ج - أي التزامات مؤكدة أو محتمل وقوعه. أنواع المخصصات: تنقسم المخصصات من حيث الغرض من تكوينها إلى: أ - مخصصات لمقابلة النقص الفعلي في قيم الأصول: ويتم تكوين هذا المخصص بغرض مقابلة أي نقص في قيمة أي أصل من أصول المنشأة في فترة ما نتيجة لاستخدامه واسترداد قيمة هذا النقص. ب - مخصصات لمقابلة خسائر وقعت فعلاً: ويتم تكوين هذا المخصص عن طريق حجز جزء من الأرباح لمقابلة خسائر وقعت فعلاً لأي أصل من أصول المنشأة لكنها غير مؤكدة المقدار أو القيمة ومن أهم الأمثلة على ذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ج - مخصصات لمقابلة خسائر و الترتبات مؤكدة أو محتملة الوقوع.

المصدر: الخليج

السويدي: خسائر الأزمة العالمية أقل من المتوقع

قال معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي في حديثه عن الاقتصاد العالمي إن الوضع الحالي أفضل مما كان عليه من قبل، لكن لا يزال هناك الكثير من التحديات والمسائل الغامضة. وأضاف السويدي في كلمته أمس الأول أمام اجتماع اللجنة المالية لصندوق النقد الدولي في واشنطن إن منطقة الشرق الأوسط تأثرت بشدة بالأزمة العالمية، لكنها استعادت النمو بسرعة بدعم من الإنفاق العام وعودة أسعار السلع إلى الارتفاع. ويمكن أن يساهم هذان العاملان في استمرار النشاط الاقتصادي على المدى القريب حتى يستقر الانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة. فضلاً عن ذلك فإن تأثير الأزمة على الصادرات والسياحة والتحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة لم يكن قوياً كما كان متوقعاً. وتراجع معدل التضخم حيث تقلصت ضغوط انخفاض الطلب على كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة. واستعادت أسواق الأسهم قوتها بدرجات متفاوتة في بلدان الشرق الأوسط إلا أن النمو الحقيقي في الإقراض لم يتحسن بالقدر نفسه مما يعكس ضعفاً في الطلب. حيث توقفت الاستثمارات نسبياً بسبب غموض التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي. والدول التي مرت بمراحل تصحيح كبير في القطاع العقاري تعزز أنظمتها المالية وموازناتها الختامية وتحسين أطر الإشراف المالي. وقال السويدي إن دول الشرق الأوسط تواجه خطر عدم استمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي مما قد يخفض أسعار النفط بشكل كبير ويكون له انعكاسات مهمة على الدول المصدرة للنفط، وشركائهم التجاريين في العالم.

تعليق

تركزت الإجراءات التي اتخذتها الدولة في التعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية على جملة إصلاحات اقتصادية ونقدية وتسهيلات مالية تمثلت أبرزها بضممان الودائع لدى كافة البنوك التي لديها عمليات كبيرة في الإمارات وتوفير تسهيلات لدعم السيولة بقيمة 120 مليار درهم "بما يعادل 32,7 مليار دولار" موزعة على تسهيلات وزارة المالية والمصرف المركزي مما أدى إلى تحسن وضع السيولة لدى البنوك. كما تم الاحتفاظ بالسياسة النقدية للإمارات في صيغة توسعية تركزت على تحقيق نمو اقتصادي متوازن ترافق مع خفض أسعار الفائدة إلى مستويات تنافسية. وعلى المستوى الدولي توقعت بعثة صندوق النقد الدولي خلال زيارة عمل لها في الإمارات أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بواقع 3 في المائة في عام 2010 و4,3 في المائة في عام 2011 على أن يستمر ليصل إلى نسبة خمسة في المائة عام 2012 بينما سيصل نمو القطاع غير النفطي إلى واحد في المائة في عام 2009 وثلاثة في المائة عام 2010 وأربعة في المائة عام 2011، كما توقعت أن يتراجع التضخم في عام 2009 ليصل إلى نسبة واحد في المئة.

المصدر: البيان

26 أبريل 2010

الودائع الحكومية لدى البنوك تتراجع إلى 193 مليار درهم

بلغت قيمة الودائع الحكومية في العام 2009 حوالي 192.6 مليار درهم وذلك مقارنة بحوالي 198 مليار درهم بنهاية العام 2008 . وكانت الودائع الحكومية لدى البنوك قد تراجعت بنسبة 8.9% في شهر ديسمبر من العام الماضي لتتخف من 211.5 مليار درهم بنهاية شهر نوفمبر وصولاً إلى 192.6 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر . وتتضمن الودائع الحكومية ودائع مؤسسات القطاع العام والتي بلغت بنهاية العام 2009 حوالي 56.8 مليار درهم مقابل 44.7 مليار درهم بنهاية العام 2008 . وبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص حوالي 372 مليار درهم بنهاية العام 2009 وذلك مقارنة بشهر نوفمبر الذي سبقه حيث ارتفعت من 360.2 مليار درهم بنهاية شهر نوفمبر لتصل إلى 372 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر من العام 2009 . كما سجلت ودائع الأفراد المقيمين في الدولة ارتفاعاً بنسبة 15.3% في 2009 لترتفع من 225.4 مليار درهم بنهاية 2008 وصولاً إلى 259.9 مليار درهم بنهاية 2009 ، وذلك رغم التراجع الذي شهده إجمالي حجم ودائع الأفراد المقيمين لدى البنوك المحلية في شهر ديسمبر حيث انخفض حجم ودائع الأفراد المقيمين من 262.3 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر ليصل إلى 259.9 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر من العام 2009 . وأشارت احصائية المركزي إلى ان إجمالي الودائع للحكومات الأجنبية والممثلات الدبلوماسية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 12.4% في 2009 ليصل إلى 88.5 مليار درهم مقابل 78.7 مليار درهم بنهاية العام 2008 وكانت ودائع الحكومات والبعثات الأجنبية في الدولة زادت بحوالي 1.8 مليار درهم في شهر ديسمبر من العام الماضي حيث ارتفعت من 86.7 مليار درهم بنهاية شهر نوفمبر لتصل إلى 88.5 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر . أما على صعيد ودائع الأفراد غير المقيمين فقد تراجعت من 29.2 مليار درهم بنهاية العام 2008 لتصل إلى 20.7 مليار درهم بنهاية العام 2009 .

تعليق

إن هذا يعكس وبالدرجة الأولى ارتفاع الحكومة والمصرف المركزي إلى مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي بعد أن تجاوز القطاع بالفعل أسوأ تبعات الأزمة المالية العالمية .

المصدر: الخليج

دائرة أراضي دبي: آليات صارمة وشفافة تسبق فسخ عقود الشراء والتوفيق

نفى محمد سلطان ثاني مساعد مدير عام أراضي وأملاك دبي لشؤون الحوكمة والتميز أن تكون الدائرة قد بدأت فعلاً بـ«مصادرة الأراضي المخطط لها إنشاء مشاريع على المخطط بعد استمرار تخلف أصحابها عن السداد وفقاً لما تردد مؤخراً. لكنه قال «للدائرة الحق في إلغاء المشاريع العقارية المتعثرة إذا ما ثبت لها توافر أحد 9 أسباب نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون 13 الذي صدر قبل عامين لتنظيم السجل العقاري المبدئي في الإمارة». وأوضح بأن الدائرة وعبر مركز التوفيق التابع لها تفضل أولاً دعم جهود المصالحة بين المتنازعين- سواء المطورين والمشتريين أو المطورين الرئيسيين والفرعيين- كون التراخي الخطوة الأفضل قبل التقاضي. وكشف لـ«البيان الاقتصادي»: «أن جهود الدائرة أثمرت في التوفيق بين 554 قضية نزاع جمعت بين مطورين ومتعثرين خلال الشهرين الماضيين وهذا مؤشر على أن المتخاصمين أنفسهم يفضلون استفاد جهود التوفيق قبل الشروع بأي إجراء يكفله القانون للحفاظ على حقوق الأطراف». وكشف ثاني عدم شروع أي مطور عقاري حتى الآن باستحصال مستحقاته المتبقية بذمة المشتريين المتعثرين من خلال عرض العقارات المكتملة أو شبه المكتملة في المزادات لتسوية ديون أولئك المتعثرين تطبيقاً لآليات اللائحة التنفيذية للقانون المذكور. وقال ثاني «عدم ظهور مزادات لعقارات المتعثرين يعكس أن جهود التسوية بين المتنازعين لم تصل إلى طريق مسدود حيث تسعى غالبية شركات التطوير العقاري إلى إغراء المتعثرين بتسهيلات لحثهم على استكمال دفعاتهم المالية كخفض قيمة تلك الدفعات أو إعادة جدولتها بما يسمح للمتعثري بترتيب أوضاعه وتجنب مخالفة القانون الذي يسمح للمطور بعرض العقار في المزاد أو تأجيله لتحصيل الدفعات المتبقية وإعادة المتبقي إلى المشتري المتعثر.»

المصدر: البيان



26 أبريل 2010

البطالة والتضخم و السياسة المالية

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والإحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم. يتناول هذا الفصل مشكلتي البطالة والتضخم ومن ثم يتناول الطرق التي من خلالها نستطيع معالجة هاتين المشكلتين .

أولاً: البطالة

1-1 تعريف البطالة وقياسها

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

2-1 أنواع البطالة:

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

5 البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة (Imported Unemployment): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.



26 أبريل 2010

1-3 اثار البطالة:

تنجم عن البطالة اثار عديدة منها الاثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الاثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. ومن جانب اخر، فإن للبطالة اثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة. أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

ثانياً: التضخم

1-2 تعريف التضخم وقياسه

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

2-2 تصنيف التضخم:

يمكن التفرقة بين نوعين من ذلك حسب حجم ومستوى التضخم. أما النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (10%) سنوياً. أما النوع الآخر فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (10%) وفي فترات زمنية متقاربة.

3-2 أنواع التضخم:

توجد هناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب متنوعة ومنها:

- 1- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation): ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي (AS) عن استيفاء الطلب الكلي (AD) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.
- 2- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation): وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة.
- 3- التضخم المستورد (Imported Inflation): عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.
- 4- التضخم المشترك (Mixed Inflation): ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي (AD) مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

4-2 اثار التضخم:

يقوم التضخم بإنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الاثار نجد انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة). ومن جانب اخر، فإن التضخم يعمل على زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية وكذلك الاثار السلبية على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني وتثبيط عملية التنمية الاقتصادية.



26 أبريل 2010

ثالثاً: السياسة المالية

3-1 مفهوم السياسة المالية

تقوم الحكومة بدور حيوي ومهم في استقرار الاقتصاد الوطني وكذلك مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المختلفة. فإختلال التوازن في الاقتصاد الناتج عن التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي قد يعرض الاقتصاد كما رأينا سابقاً إلى مشكلة التضخم أو البطالة أو التضخم الركودي (Stagflation) والذي يتميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد. وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية والتي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة. ويتم هذا التأثير بطريقتين مباشرة وأخرى غير مباشرة. تتمثل الطريقة المباشرة في اعتبار الإنفاق الحكومي (G) أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي في الاقتصاد: $AD = C + I + G + X_n$ فعند اختلال التوازن في الاقتصاد ($AD \neq AS$) تستطيع الحكومة تغيير حجم إنفاقها الحكومي (G) من أجل التأثير على حجم الطلب الكلي وبالتالي الوصول إلى التوازن من جديد. أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في استخدام الضرائب (T) التي تؤثر بالتالي على كل من الاستهلاك (C) والادخار (S). فارتفاع مستوى الضريبة المفروضة يؤدي إلى انخفاض الدخل الشخصي المتاح وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي والعكس صحيح عند قيام الحكومة بتخفيض حجم الضريبة.

3-2 أهداف السياسة المالية:

تقوم الحكومة باتباع السياسة المالية (عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية) من أجل تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:
1- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم. 2- استغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للاقتصاد المحلي وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة. 3- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

3-3 السياسة المالية والفجوات الاقتصادية:

واجه الاقتصاد المحلي خلاً إذا بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو ($AD > AS$). حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم. لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي: مواجهة الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي. من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية ألا وهي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. إذاً، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية.

لنفترض الآن أن خلاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو ($AD < AS$). في هذه الحالة فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الناتج الموجود في الاقتصاد وتسمى هذه الحالة بالفجوة انكماشية (Contractionary Gap). وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. وتقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق اتباع سياسة مالية توسعية (Expansionary Fiscal Policy) تتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي. أما عند استخدام الحكومة للأداة الثانية من أدوات السياسة المالية التوسعية وهي الضرائب، فإن مواجهة الفجوة الانكماشية يتم عن طريق تقليل حجم ضريبة الدخل حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. إذاً، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية وذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.